# صندوق النقد العربي

## المعونة الفنية

2017

www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي

# صندوق النقد العربي

# المعونة الفنية

2017

www.amf.org.ae

| المحتويات | الصفحة |
|---|---|


تمهيد ..... 3

نشاط الصندوق للمعونة الفنية ..... 3

التطور في نشاط المعونة الفنية ..... 4

التدريب ..... 7

الدورات التدريبية ..... 8

المنح التدريبية ..... 9

معهد السياسات الاقتصادية ..... 9

المعونة الفنية التي تقدمها بعثات الصندوق في إطار النشاط الإقراضي ..... 10

بعثات الصندوق للمعونة الفنية ..... 13

الأنشطة الإقليمية والمبادرات ..... 14

أشكال أخرى من المعونة الفنية ..... 18

# صندوق النقد العربي
# المعونة الفنية

## تمهيد

يندرج نشاط المعونة الفنية في الصندوق ضمن الوسائل التي حددت الاتفاقية أن يعتمد عليها في سبيل تحقيق أهدافه. في هذا الخصوص تنص الفقرة (ي) من المادة الخامسة من الاتفاقية على "تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء". كذلك نصت المادة الثامنة على أن "يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء التي تعقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف الوصول إلى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق أهداف الصندوق".

باشر الصندوق منذ بداية نشاطه تقديم المعونة الفنية للدول العربية. ومع تطور اقتصادات هذه الدول، اتسع نطاق المعونة الفنية من مجرد بعض أوجه التدريب لتغطي مجالات أوسع ولتأخذ أشكالاً متعددة. كما اتسعت رقعة الدول الأعضاء المستفيدة من هذه المعونة لتشمل بجانب الدول المقترضة من الصندوق الدول الأعضاء التي لم تقترض منه.

## نشاط الصندوق للمعونة الفنية

أدرك الصندوق منذ بداية عمله أن نشاط المعونة الفنية هو أداة أساسية في تطوير السياسات وتصميم البرامج وتعزيز المهارات وتقوية القدرات على التطبيق إضافة إلى التطوير المؤسسي بصورة عامة. من هذا المنطلق، أولى الصندوق المعونة الفنية الاهتمام اللازم. حيث عمل في عام 1979 على وضع الإطار العام لنشاط المعونة الفنية. وقد تم

اعتماد ذلك الإطار من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بموجب قراره رقم (14) لذلك العام. واستناداً إلى ذلك، تم وضع أول برنامج للمعونة الفنية في بداية عام 1980 وإقراره من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بموجب قراره رقم (3) لذلك العام. ويتمثل الإطار العام بالتالي:

أ- الترابط والتوافق مع تطور النشاطات الأخرى للصندوق.

ب- خدمة الاحتياجات البحثية وفي مجال جمع البيانات الإحصائية في الدول الأعضاء.

ج- التدرج في تطوير فعاليات المعونة الفنية بحيث تأخذ في مدى قريب أشكالاً منتظمة ومتنامية.

د- التعاون بين الصندوق وبين المؤسسات الأقليمية والدولية الناشطة في مجالات المعونة الفنية.

هـ- الاهتمام بالدراسات الميدانية نظراً لأهميتها في تعريف السلطات المعنية في الدول الأعضاء بتجارب المنطقة إلى جانب اتصالها المباشر بتطوير نشاط الصندوق.

و- الملاحظات التي تجمعت لدى الجهاز الفني من اتصالاته بالدول الأعضاء ودراساته عنها.

ز- مراعاة الإمكانات المحدودة المخصصة لأغراض المعونة الفنية والعمل على تنميتها لمجاراة التوسع في مجالات المعونة الفنية وكذلك تعزيز الخبرات المتوفرة ذاتياً.

## التطور في نشاط المعونة الفنية

مع تطور اقتصادات الدول الأعضاء وتنامي احتياجاتها الفنية وتشعبها، اتسع نطاق المعونة الفنية التي يقدمها الصندوق وتعددت أشكالها. فقد أدت التطورات الاقتصادية إلى تعاظم

احتياجات الدول العربية إلى المعونة الفنية، مثلها في ذلك مثل بقية الدول ذات الاقتصادات الناشئة والدول النامية. فالحاجة للمعونة تنبع أساساً من حتمية التكيف مع التطورات الدولية التي أدت إلى التوحيد القياسي للمبادئ والمعايير والممارسات الأفضل حيث أصبحت تحكم معظم أوجه النشاط الاقتصادي وصار على جميع الدول، ليس فقط ضرورة تبنيها والتقيد بها، بل والإعلان مسبقاً عن عزمها على القيام بذلك، إضافة إلى الحاجة لرفع كفاءة السياسات الاقتصادية وتحسين إدارة الاقتصاد من أجل تعزيز قدراته التنافسية وتحقيق معدلات النمو الكافية لتحسين مستويات المعيشة للسكان في ظل البيئة الدولية المنفتحة.

أظهرت تجارب الصندوق العملية الأهمية الكبيرة للمعونة الفنية، بصورة عامة، وأهميتها بصورة خاصة بالنسبة لمساعي تحقيق عدد من الأغراض الرئيسية للصندوق، حيث تلعب دوراً كبيراً تتصاعد أهميته لتشكل في بعض الأحيان محوراً رئيسياً لتحقيق هذه الأغراض. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للغرض الأول في المادة الرابعة من الاتفاقية، المتعلق بالنشاط الإقراضي للصندوق، فإن الأمر لا يقتصر على مجرد تقديم التسهيلات اللازمة لتمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات دوله الأعضاء، لأن من الجوانب الهامة والأساسية بالنسبة لتحقيق هذا الغرض ما يقدمه الصندوق من مشورات للدول المستفيدة تساعد على تصميم ووضع برامج الإصلاح والتصحيح الهيكلي اللازمة من أجل إصلاح أوضاعها الاقتصادية وتوجيه سياساتها نحو تحقيق التنمية المنشودة.

كذلك الأمر بالنسبة لباقي أغراض الصندوق، فقد أظهرت التجارب أن مساعدة الدول الأعضاء على تطوير أسواقها المالية، على سبيل المثال، أو على مواجهة التطورات الاقتصادية الدولية سواء فيما يتطلبه ذلك من تبني الإصلاحات الهيكلية اللازمة للتكيف مع هذه التطورات أو التنسيق بين مواقفها تجاهها أو تبني النظم والمعايير الدولية المتعارف عليها التي تحتمها هذه التطورات، هي كلها أمور تتطلب أساساً توفير المشورة والخدمات الفنية المتخصصة.

في هذا الإطار، ومن أجل تعزيز جهود الصندوق لتوفير المعونة الفنية لدوله الأعضاء، عمل الصندوق على مراجعة الإطار العام للمعونة الفنية، وأقر مجلس المديرين التنفيذيين على ضوء ذلك، في شهر ديسمبر من عام 2002، القواعد المنظمة للمعونة الفنية المباشرة التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء. استهدف المجلس من وراء ذلك، تمكين الصندوق من تحسين كفاءته في هذا المجال والتوسع في نشاطه بما يتماشى مع الاحتياجات المتعددة للدول الأعضاء من المعونة الفنية. ارتكزت تلك القواعد على عدد من الأمور، منها ضرورة إيلاء اهتمام كاف لمراقبة تنفيذ برامج المعونة الفنية وتقييم نتائجها، وأهمية التشاور بصورة دورية ومنتظمة مع المسؤولين في الدول الأعضاء حول احتياجات دولهم من المعونة الفنية، وإعداد تقارير دورية حول نشاط المعونة الفنية في الصندوق. كذلك ارتكزت القواعد على أهمية السعي للتعاون مع جميع المؤسسات والجهات المانحة للمعونة الفنية للدول العربية لتبادل الخبرات وتفادي وجود تكرار في برامج المعونة الفنية، أو تضارب في المشورة في المجالات التي يقدم فيها الصندوق المعونة الفنية بالتزامن مع جهات أخرى مانحة للعون، ولتمكين الصندوق من تقديم معونته الفنية بصورة مكملة للمعونات التي تحصل عليها الدول الأعضاء من جهات أخرى، مما يؤدي إلى تعظيم استفادتها من هذه المعونات.

وعلى ضوء الطبيعة المتجددة والمتنامية لاحتياجات الدول الأعضاء من المعونة الفنية، أولى الصندوق هذا النشاط اهتماماً خاصاً في استراتيجيته التي تبناها للفترة 2015-2020، حيث يُمثل نشاط المعونة الفنية أحد الأنشطة الرئيسية التي يعمل الصندوق على تنفيذها لتحقيق أهدافه الاستراتيجية المتمثلة في الارتقاء بأنشطة وبرامج دعم الإصلاحات التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية، وتوسيع برامج ومبادرات القطاع المالي والمصرفي وتعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، ودعم الدور المحوري للصندوق كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتحفيز مشاريع التكامل الاقتصادي والمالي والنقدي في الدول العربية، إضافة إلى تقوية دور الصندوق كمركز للمعرفة والخبرة

والمشورة الفنية وبناء القدرات في مجالات اختصاصه. في هذا الصدد، يتضمن إطار الاستراتيجة تعزيز الأنشطة والمبادرات، وتوفير الخبرات والكفاءات اللازمة بأسلوب أكثر فعالية وكفاءة، مع التركيز على جوانب المعونة الفنية التي تكتسب أولوية لدى الدول الأعضاء، إلى جانب دعم الشراكات ومجالات التعاون مع المؤسسات المالية العالمية، والنظر في استقطاب موارد من جهات مانحة لأغراض المعونة الفنية.

بصورة عامة، فإنه وعلى الرغم من وجود تداخل بين الأشكال المختلفة للمعونة الفنية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء، يمكن تحديد أشكال رئيسية منها: التدريب وبناء القدرات، والمعونة الفنية التي يقدمها بإطار نشاطه الإقراضي، والمشورة التي يقدمها الصندوق من خلال بعثاته لأغراض المعونة الفنية المباشرة، والمعونة الفنية التي يقدمها من خلال المبادرات والأنشطة الاقليمية، إضافةً إلى عدد من الأشكال الأخرى للمعونة الفنية.

## التدريب

منذ البداية، ركز الصندوق جهوده في إطار المعونة الفنية التي يقدمها للدول الأعضاء على موضوع التدريب انطلاقاً من قناعته أن توفير التدريب المتخصص للكوادر الفنية العربية هو وسيلة هامة تسهم في تحسين أداء المؤسسات المالية والنقدية في الدول العربية. كذلك، فإن تأهيل هذه الكوادر وتدريبها على فهم وتحليل الأوضاع الاقتصادية والتطورات المستجدة فيها وتجميع وتصنيف وتبويب الإحصاءات المالية والنقدية وفق الأسس المتعارف عليها دولياً يساهم في تحسين رسم السياسات الاقتصادية، وتصميم برامج الإصلاح الاقتصادية وتنفيذها، ويساعد الصندوق بالتالي في إنجاز أعماله. مر نشاط الصندوق في هذا المجال بمرحلتين: كانت الأولى منهما هي المرحلة التي سبقت إنشاء معهد السياسات الاقتصادية، أما المرحلة الثانية فهي التي تلت إنشاء المعهد.

عمل الصندوق في المرحلة الأولى، التي امتدت من بداية تنفيذ أول برنامج للمعونة الفنية في عام 1980 إلى عام 1988 على توفير التدريب من خلال قنوات متعددة من أهمها الدورات التدريبية التي نظمها في مقره، والندوات المتخصصة التي نظمها في مقره أو في إحدى الدول الأعضاء، والتدريب الذي وفره للكوادر من بعض الدول العربية في الأجهزة المناظرة في دول عربية أخرى.

**الدورات التدريبية**

تم **تنظيم الدورات التدريبية** خلال تلك المرحلة حول مواضيع مختارة وفقاً للطلبات التي تلقاها الصندوق من الدول الأعضاء. بلغ عدد الدورات التدريبية التي نظمها الصندوق حتى منتصف عام 1988 اثنتا عشرة دورة غطت مواضيع مختلفة منها: إعداد موازين المدفوعات، وإدارة الاحتياطيات، وتحليل مخاطر الائتمان، والتحليل المالي والرقابة المصرفية، والمالية العامة والإحصاءات النقدية المصرفية وأساليب التحليل الاقتصادي. واستفاد من تلك الدورات مائتان وسبعة وستون متدرباً من الدول الأعضاء. تجدر الإشارة إلى أن الصندوق نظم تلك الدورات على أساس تجريبي متلمساً حاجة الدول الأعضاء للموضوعات التدريبية المختلفة، ولم يتم تقديمها بصورة منتظمة نظراً لعدم وجود أجهزة متخصصة لدى الصندوق تتولى مسؤولية الإعداد للدورات وتنظيمها وإداراتها.

بجانب الدورات التدريبية التي نظمها في مقره، عمل الصندوق على تنظيم ندوات متخصصة بمفرده أو بالتعاون مع إحدى الدول الأعضاء أو المؤسسات، بمقره أو خارجه ذلك بهدف زيادة الوعي حول الموضوعات الراهنة وأثرها المحتمل على اقتصادات الدول العربية.

## المنح التدريبية

الوجه الأخير الذي وفر الصندوق التدريب من خلاله هو إيفاد الكوادر من بعض الدول الأعضاء العاملة في الأجهزة المالية والنقدية للتدريب في الأجهزة المناظرة أو في معاهد متخصصة في دول أعضاء أخرى. وفر الصندوق منحاً تدريبية تغطي نفقات سفر وإقامة المتدربين. ومما تجدر الإشارة إليه، أنه بجانب تقديم العون المالي، فقد استهدف الصندوق من وراء توفير هذا التدريب، تعزيز القدرات الفنية والإدارية للعاملين في الأجهزة النقدية والمصرفية والدوائر المالية الحكومية، وتوثيق الصلات فيما بينها والاستفادة من الخبرات المتوفرة لدى بعض الدول الأعضاء في تدريب العاملين في الدول الأخرى.

ارتفع عدد الدول الأعضاء التي تقدمت إلى الصندوق بطلب الاستفادة من المنح التدريبية إلى أربع دول في عام 1984 ثم إلى إحدى عشرة دولة مع نهاية عام 1987، مما جعل من إمكانية التنسيق مع الجهات التي تم إرسال المتدربين إليها لتلقي التدريب أكثر صعوبة. فقد قام الصندوق خلال الفترة 1981-1984 بترتيب وتمويل فرص لتدريب مائة واثني عشر من الكوادر المتوسطة المنتسبين للأجهزة النقدية والمصرفية في ثمان دول أعضاء، ثم ارتفع ذلك العدد إلى مائتين وتسعة مع نهاية عام 1987.

## معهد السياسات الاقتصادية

أما المرحلة الثانية، فقد بدأت مع إنشاء معهد السياسات الاقتصادية في عام 1988، الذي تم بهدف تعزيز وتحسين أسلوب تقديم التدريب وتحقيق درجة أكبر من الكفاءة في تنفيذه. فقد أصبح المعهد يمثل الأداة التي يسعى الصندوق من خلالها إلى تعزيز المهارات الفنية الوطنية القادرة على رسم ومتابعة السياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء. لتحقيق ذلك، يستخدم المعهد عدداً من الوسائل، من أهمها تنظيم وإعداد وتقديم دورات تدريبية

متخصصة في عدد من المجالات الاقتصادية والمالية والإحصائية موجّهة بشكل رئيسي إلى الكوادر المتوسطة في الأجهزة النقدية والمالية والاقتصادية في الدول الأعضاء بهدف تعزيز وتحسين المقدرة الفنية لهذه الأجهزة على وضع ومتابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية وتحليل آثارها واستخلاص نتائجها. من هذه الوسائل أيضاً تنظيم وإقامة ندوات علمية متخصصة حول القضايا الهامة ذات العلاقة بصياغة السياسة الاقتصادية في الدول الأعضاء لمنفعة الكوادر العليا والمتقدمة من المسؤولين في الدول الأعضاء. تتضمن هذه الوسائل كذلك إعداد البحوث والدراسات الهادفة إلى تعميق المعرفة بالقضايا ذات الصلة بالسياسة الاقتصادية في الدول الأعضاء.

بجانب الدورات التدريبية، نظم المعهد عدداً من الندوات وورش العمل حول موضوعات متصلة بأهدافه وبالقضايا الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء، منها على سبيل المثال، سياسات التصحيح واستراتيجيات التنمية في البلدان العربية، وإدارة وتنسيق أسعار الصرف في البلدان العربية، وتنسيق السياسات المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبنهاية عام 2016، وصل إجمالي عدد الأنشطة التدريبية منذ بداية نشاط التدريب في الصندوق إلى 320 نشاطاً استفاد منها 9943 متدرباً.

## المعونة الفنية التي تقدمها بعثات الصندوق في إطار النشاط الإقراضي

تشمل المساعدة التي يقدمها الصندوق لجهود الدول الأعضاء في مجال الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي أمرين هما: الدعم المالي في صورة أحد القروض المتعددة التي يقدمها الصندوق لهذه الدول، والمشورة والمساندة الفنية لإعداد عناصر برامج الإصلاح والتصحيح التي تطبقها هذه الدول ويدعمها الصندوق بواسطة قروضه. في الواقع، فإن تصميم وإعداد هذه البرامج يجري بالتفاهم والتنسيق بين الصندوق والدول الأعضاء المقترضة في إطار المشاورات التي تعقدها بعثات الصندوق مع المسؤولين

المعنيين في هذه الدول. تتكون هذه البعثات من الخبراء المختصين في الصندوق، ويتم إعداد عناصر هذه البرامج بعد وقوف بعثات الصندوق على التطورات الحديثة في الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول والتشاور مع المسؤولين والمختصين فيها من أجل التوصل إلى اتفاق حول السياسات والإجراءات اللازم اتخاذها في ظل تلك الأوضاع. تتضمن هذه البرامج إطاراً كلياً للأهداف العامة وتوجهاتها خلال الفترة الزمنية المتفق عليها، وبرامج سنوية ضمن ذلك الإطار تشتمل على أهداف محددة في القطاعات المختلفة والسياسات والإجراءات اللازم تنفيذها لتحقيق تلك الأهداف. وللتأكد من حسن سير تنفيذ البرامج التصحيحية، يعقد الجانبان مشاورات دورية لتفادي أي تأخير في تطبيقها لما يؤدي إليه ذلك من تبعات مكلفة.

ومع إنشاء تسهيل التصحيح الهيكلي، اتسع نطاق المشورة الفنية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء من خلال بعثاته. فنظراً لطبيعة التسهيل الذي يستهدف الصندوق من خلاله مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في القطاع المالي والمصرفي وفي قطاع مالية الحكومة، فقد قام الصندوق بالاستعانة بخبراء خارجيين متخصصين في مجالات محددة في بعض بعثاته إلى الدول الأعضاء لأغراض التسهيل. تختلف تخصصات وعدد الخبراء المشاركين في كل بعثة باختلاف عدد وطبيعة المجالات التي تولي السلطات أولوية خاصة لإصلاحها. ومنذ البدء بتنفيذ التسهيل في أواخر عام 1998، فإنه وبجانب خبراء الصندوق، شارك في البعثات إلى الدول الأعضاء المقترضة من الصندوق في إطار التسهيل خبراء خارجيون في مجالات السياسة النقدية، ونظم المدفوعات، والرقابة على المصارف، وسوق ما بين البنوك، وإدارة الدين العام، وإدارة البيانات ومعالجتها، وإدارة الاحتياطيات، واستقلالية البنك المركزي، وقطاع التأمين، وسوق الأوراق المالية، وسوق السندات الحكومية، وإعداد وتخطيط وتنفيذ الموازنة العامة، ونظم المشتريات الحكومية، ومجالات الإصلاحات الضريبية.

بصورة إجمالية، بلغ عدد البرامج التي ساعد الصندوق في وضعها منذ بدء نشاطه الإقراضي سبع وسبعين برنامجاً للتصحيح المالي والهيكلي على المستوى الكلي للاقتصاد، وعلى مستوى القطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة في الدول الأعضاء استفادت منها أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء.

من جهةٍ أخرى، أخذ الصندوق، مع إنشاء تسهيل التصحيح الهيكلي، في تخصيص 2 في المائة من مبلغ القروض التي يقدمها للدول الأعضاء في إطار هذا التسهيل كمنحة معونة فنية. وبذلك، أصبح التسهيل ينفرد من بين القروض التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء بشموله لعنصر المعونة الفنية. ويرجع ذلك إلى أن طبيعة الإصلاحات الهيكلية التي يدعمها التسهيل تتطلب وجود عنصر المعونة الفنية، إما لتنفيذ جانب منها بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة باتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية الممهدة لتنفيذها. بذلك، فإنه وبجانب المشورة الفنية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء المستفيدة من التسهيل من خلال بعثاته الموسعة التي يشارك في بعضها خبراء خارجيون لوضع عناصر برامج الإصلاح الهيكلي المدعومة بواسطة التسهيل، فإن هذا التسهيل تضمن كذلك منحة معونة فنية إضافية تحدد كجزء من القرض المقدم في إطاره.

من الجدير بالذكر أنه في إطار المراجعة التي قام بها الصندوق لهيكل أسعار الفائدة التي يتقاضاها على قروضه، التي تمت خلال شهر مارس 2003، فقد أصدر مجلس المديرين التنفيذيين قراراً بالتحول من أسلوب أسعار الفائدة الثابتة إلى أسلوب أسعار الفائدة المتغيرة. تبعاً لذلك، قرر المجلس إلغاء العمل بتخصيص نسبة 2 في المائة من مبلغ التسهيل كمعونة فنية، وأن تتم تلبية احتياجات المعونة الفنية بالنسبة للدول الأعضاء المستفيدة من التسهيل ضمن الإطار العام للمعونة الفنية التي يوفرها الصندوق لدوله الأعضاء.

## بعثات الصندوق للمعونة الفنية

بدأ الصندوق منذ عام 2002 إيفاد بعثات إلى الدول الأعضاء لأغراض المعونة الفنية خارج إطار المعونة الفنية المدعومة بقروضه. حدث ذلك بالنسبة للدول التي تقدمت إليه بطلب الحصول على معونة فنية لتبني الإصلاحات الهيكلية اللازمة للتكيف مع متطلبات عضويتها في منظمة التجارة العالمية. وقد وردت طلباتها استجابة لمخاطبة الصندوق لها معلناً عن عزمه تقديم مثل هذا العون لها وعن سعيه للحصول على صفة المراقب في الاجتماع الوزاري الرابع للمنظمة المنعقد في الدوحة في شهر نوفمبر 2001.

الجدير بالذكر في هذا الصدد أن معظم الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية في حاجة إلى مشورة فنية من أجل تحديد الإصلاحات الهيكلية اللازم اتخاذها للوفاء بالالتزامات المترتبة على عضويتها. أما بالنسبة للدول الأخرى الساعية إلى الانضمام، فإن حاجتها من المشورة الفنية هي من أجل استكمال الإجراءات اللازمة لعضويتها إضافة إلى تبني الإصلاحات سابقة الذكر.

لم تقتصر بعثات الصندوق على طلبات المعونة الفنية في مجال منظمة التجارة العالمية، بل شملت مجالات أخرى حيث قدم الصندوق الدعم الفني المباشر من خلال بعثات المعونة الفنية لعدد من الدول الأعضاء، استجابة لطلبها الاستفادة من خبرات الصندوق في الجوانب الاقتصادية والمالية المختلفة، كما استفادت الدول من الدراسات المتخصصة التي أعدها الصندوق استجابة لطلباتها للدعم الفني في مجالات محددة.

قدم الصندوق في هذا الإطار التوصيات للتصدي للتحديات ومعالجة أوجه القصور المختلفة، وغطى ذلك المجالات التي تقع في دائرة اهتمامه وتخصصه. تضمنت مجالات الدعم الفني نشاط التمويل العقاري، ونظم المزادات الإلكترونية لسندات الخزينة، وإدارة

سوق أذونات الخزينة قصيرة الأجل، وتطوير أسواق السندات، والسياسات الاحترازية الكلية، ومجال تطوير إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات، وسياسات سعر الصرف، وإعادة هيكلة البنوك، وتقييم الأوضاع الاقتصادية واحتياجات التمويل. استفادت تسع دول أعضاء من المعونة الفنية المقدمة في إطار بعثات المعونة الفنية المباشرة استجابة لطلباتها.

اتبع الصندوق للاستجابة لطلبات الدول المنهج الذي بدأه ضمن تنفيذ تسهيل التصحيح الهيكلي، وهو إيفاد بعثات استطلاعية من خبراء الصندوق كمرحلة أولى للتعرف على أولويات الدول بالنسبة للإصلاحات التي ترغب الحصول على مساعدة في تنفيذها، لتتبعها بعد ذلك بعثات موسعة يشارك في بعضها خبراء خارجيون متخصصون في المجالات التي يتم الاتفاق عليها في إطار البعثات الاستطلاعية.

## الأنشطة الإقليمية والمبادرات

من أجل زيادة استفادة الدول العربية، سعى الصندوق إلى التنسيق مع عدد من المؤسسات العربية والدولية لتقديم معونة فنية للدول الأعضاء بالمشاركة معها في مجالات اهتماماتها الرئيسية. فبالنسبة للجهات العربية، عمل الصندوق على تنظيم ندوة سنوية بالمشاركة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عُقدت في مقر كل منهما بالتناوب وتناولت في كل عام أحد المواضيع الاقتصادية الراهنة،ونشرت أعمالها في صورة كتابين أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية. شارك فيما كذلك كلٍ من صندوق النقد والبنك الدوليين.

على الصعيد الدولي، إضافةً إلى التعاون الفعّال مع صندوق النقد الدولي، بمقتضى إتفاقية موقعة بين الطرفين في شهر مارس 1999، وسّع الصندوق نطاق تعاونه في مجالات

تكتسب أهمية كبرى بالنسبة للدول العربية، ليشمل مؤسسات مالية ومنظمات دولية وإقليمية تضم البنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، (EBRD) والبنك المركزي الألماني، وبنك التسويات الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الإسلامي للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وبنك إنجلترا المركزي، ووكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكا).

كذلك، فإنه وإثر اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة في شهر نوفمبر 2001 الذي حصل الصندوق فيه على صفة المراقب، تم التوقيع في شهر مايو من عام 2002 على اتفاق مع المنظمة يمتد لفترة عامين بهدف التنسيق وتقديم معونة فنية مشتركة للدول العربية الأعضاء في هذه المنظمة، وتلك التي تسعى إلى الانضمام إليها. تأخذ المعونة التي تقع في مجالات اهتمامات المنظمة عدة صور، منها الدورات التدريبية أو الندوات المتخصصة التي يتم تنظيمها في إحدى الدول الأعضاء أو المشورة الفنية التي يمكن تقديمها إما بانتداب خبراء خارجيين أو ضمن بعثات مشتركة بين الجانبين.

أطلق الصندوق عدة مبادرات لتطوير القطاع المالي والمصرفي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، تمثلت في مبادرة تطوير نظم مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية في الدول العربية، ومبادرة تطوير أسواق السندات، ومبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر، ومبادرة الإقراض المضمون، ومبادرة تطوير قطاع التمويل العقاري في الدول العربية.

فبالنسبة لمبادرة تطوير نظم مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية، فقد تم إطلاقها في عام 2005، كنتيجة لتعاون مشترك بين كلٍ من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف تعزيز سلامة وكفاءة أنظمة الدفع وتسوية الأوراق المالية في البلدان العربية وتعزيز التعاون الإقليمي ورفع مستواه وتطويره بين السلطات العامة

ومحافظي البنوك المركزية والمنظمين للأوراق المالية، في مجال أنظمة الدفع والمقاصة والتسوية للأوراق المالية.

وبالنسبة لمبادرة تطوير أسواق السندات في الدول العربية، فهي مبادرة مشتركة مع صندوق النقد الدولي تهدف إلى تفعيل وتعزيز وظائف أسواق أدوات الدين للقطاع الخاص وللقطاع العام في الدول العربية، كذلك تحسين الكفاءة وتعزيز أداء سوق الدين العام والخاص في الدول الأعضاء في صندوق النقد العربي.

فيما يتعلق بمبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر، فقد أطلقها الصندوق بالمشاركة مع مؤسسة التمويل الدولية بهدف تحسين فاعلية المعلومات الائتمانية في المنطقة العربية من خلال رفع الوعي المالي وتعزيز أفضل الممارسات لتسهيل الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دوراً محورياً في النمو الاقتصادي.

كذلك أطلق الصندوق في عام 2011 بالمشاركة مع مؤسسة التمويل الدولية مبادرة تطوير نظم الإقراض المضمون والتي تهدف إلى رفع مستوى الوعي وتعزيز أفضل الممارسات في مجال الإقراض المضمون لضمان مواءمة نظم المعاملات المضمونة في جميع أنحاء الدول العربية.

أما مبادرة تطوير قطاع التمويل العقاري في الدول العربية التي أطلقها الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي، فتهدف إلى إنشاء منتدى إقليمي لتبادل أفضل الممارسات والمعرفة في مجال تمويل الإسكان والعمل كجهة اتصال وتنسيق في تقديم المساعدة التقنية إلى أسواق التمويل الإسكاني في البلدان الأعضاء في صندوق النقد العربي، والتي تختلف من بلد

لآخر، بسبب اختلاف مستوى التنمية الاقتصادية وتطور القطاع المالي عموماً ونظم تمويل الإسكان خصوصاً.

أطلق الصندوق في عام 2013، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، مبادرة "عربستات"، بهدف دعم وتطوير قدرات الأنظمة الإحصائية وتعزيز التعاون الإحصائي وتقديم المشورة والمعونة الفنية، وبناء القدرات البشرية للمؤسسات الإحصائية والبنوك المركزية ووزارات المالية في الدول العربية، من أجل تلبية حاجيات دوله الأعضاء في الحصول على بيانات شاملة وموثوقة وفي الوقت المناسب.

من جانبٍ آخر، يعمل الصندوق، في إطار تعاونه مع مجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية، على تطوير مشروع البوابة العربية للتنمية منذ بداية سنة 2006. وتهدف المبادرة لإنشاء بوابة للمعرفة من أجل تعزيز تبادل المعلومات الموثوقة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يسمح لخلق فرص للتنمية ورفع مستويات المعيشة في العالم العربي، انطلاقاً من أهمية البوابة في تعزيز إمكانية الوصول إلى موارد المعرفة واستخدامها بشكل فعّال للأفراد والشركات والمجتمعات بالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة. وتتيح البوابة فرصة الوصول إلى مراجع ومعلومات من مصادر عديدة موثوقة ذات جودة عالية عن الدول العربية بالاستفادة من محركات البحث الحديثة.

استفادت عدة دول عربية من جهود الصندوق في توفير المعونة الفنية من خلال هذه المبادرات، سواءً من خلال ورش العمل الهادفة إلى تطوير الكوادر البشرية أو من خلال البعثات الفنية المشتركة بين الصندوق والمؤسسات المالية الأخرى في إطار المبادرات الآنفة الذكر.

## أشكال أخرى من المعونة الفنية

يقدم الصندوق معونة فنية للدول الأعضاء لمساعدتها في إنشاء وتطوير أسواق الأوراق المالية التابعة لها. شمل ذلك توفير التدريب المتخصص للعاملين في بعض هذه الأسواق لدى أسواق عربية أخرى ذات تجارب أطول، وإعداد دراسات تشخيصية عن هذه الأسواق لمساعدة المسؤولين فيها على تطويرها. كذلك سعى إلى إنشاء قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية ليمكن له من خلالها جمع المعلومات والبيانات الرسمية والموثوقة عن أوضاع ونشاطات هذه الأسواق، ومعالجتها بصورة منسقة وعلمية، وإعداد مؤشرات أدائها باستخدام منهجية موحدة يتم نشرها بصورة دورية ومنتظمة. في هذا الصدد، حرص الصندوق على توفير الدعم اللازم لهذه الأسواق، حيث عمل على تزويدها بأجهزة الحاسوب والبرمجيات ذات التقنية الحديثة اللازمة لربطها به، إضافةً إلى تدريب المختصين فيها والذين تم اعتمادهم كمراسلين للصندوق على المنهجية العلمية والتقنيات الخاصة بقاعدة البيانات.

من جانبٍ آخر، ومن أجل المساهمة في تعزيز القدرات الداخلية ورفع مستوى الأداء في المؤسسات المالية والنقدية في الدول الأعضاء، وفر الصندوق لبعض منها معونة فنية تتمثل في شراء أجهزة ومعدات، تحمل بموجبها كافة أو جزء من تكاليف شراء بعض الأجهزة والمعدات التي تحتاجها هذه المؤسسات. بدأ نشاط الصندوق في هذا المجال على توفير المعونة الفنية من أجل تطوير وتوسيع مكتبات البنوك المركزية في بعض الدول الأعضاء، ثم توسع مجال هذه المعونة ليشمل أموراً أخرى من أهمها اقتناء أجهزة الحاسوب والبرمجيات وملحقاتهما من أجل تعزيز قدرات السلطات النقدية في بعض الدول الأعضاء في مجال المعلومات، بصورة عامة، ومجال المعلومات المتعلقة بإدارة البنوك المركزية، بصورة خاصة.

كذلك قدم الصندوق معونة فنية للدول الأعضاء من أجل توفير خدمات خبراء خارجيين متخصصين في مجالات معينة. تم في هذا الصدد، انتداب هؤلاء الخبراء للعمل في الدول الأعضاء متلقية العون لفترات قصيرة تختلف باختلاف طبيعة المشورة المطلوبة ومرحلة نمو وتطور اقتصادات الدول المعنية. شملت مهام الخبراء إعداد الدراسات والتقارير ووضع الأدلة والإرشادات وتصميم البرامج وتوفير التدريب العملي المتخصص في عدد من المجالات ذات العلاقة بعمل الصندوق واهتماماته.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:


**صندوق النقد العربي**

ص.ب. 2818

أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق: www.amf.org.ae

صدر عن صندوق النقد العربي الكتيبات التعريفية التالية:

- صندوق النقد العربي ـ نشأته وأهدافه ونشاطاته
- صندوق النقد العربي – النشاط الإقراضي.
- مساهمة صندوق النقد العربي في تطوير الأسواق المالية العربية.
- صندوق النقد العربي ـ المعونة الفنية.
- معهد السياسات الاقتصادية ـ الأهداف والنشاطات.
- اللجنة العربية للرقابة المصرفية ـ نشأتها وأغراضها.
- برنامج صندوق النقد العربي في مجال إنشاء وتطوير الاسواق المالية العربية.
- صندوق النقد العربي المسيرة والتوجه.

صندوق النقد العربي

www.amf.org.ae